



الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ

الوثيقة: APRM.15/D.3

٧-٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

استنتاجات الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ

تنمية شاملة ومستدامة لآسيا والمحيط الهادئ من خلال توفير العمل اللائق للجميع

١. إننا نشيد بالشجاعة والصبر اللذين تحلى بهما الشعب الياباني في مواجهة الخسائر البشرية الجسيمة التي خلفها الزلزال الكبير الذي هزَّ شرقي اليابان وما تلى ذلك من عواقب.
٢. وإننا نشكر حكومة اليابان والشركاء الاجتماعيين على ترحيبهم الحار وتنظيمهم الممتاز لهذا الاجتماع، لا سيما وأنه لم تنقُص سوى فترة وجيزة على المأساة الوطنية. وإننا بفعل وجودنا هنا في كيوتو، نعرب عن تضامننا مع الشعب الياباني لاسيما في المناطق التي تأثرت بهذه الكارثة.
٣. ونعرب كذلك عن تقديرنا للجلسة الخاصة التي نظمتها حكومة اليابان خلال الاجتماع، مما أتاح لنا إمكانية استخلاص دروس مهمة بشأن التصدي للكوارث مع التركيز أساساً على سياسة العمالة.
٤. ونعرب أيضاً عن عميق امتناننا إذ شرفنا معالي رئيس الوزراء السيد Noda بمخاطبة الحضور خلال الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع.
٥. ونشكر المدير العام على التقرير الذي قدمه بعنوان "بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ"، والتكلمة لهذا التقرير، التي توفرَ تحدياً للتطورات الأخيرة التي شهدتها الإقليم وتقدم البراهين الداعية إلى الانتقال إلى أنماط نمو جديدة وأكثر فعالية بالترافق مع العدالة الاجتماعية.
٦. وإننا نقدم أسمى التقدير إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي، السيد خوان سومافيا، الذي يحضر الاجتماع الأخير لإقليم آسيا والمحيط الهادئ خلال ولايته، ونشيد بما قدمه من دعم لا يتزعزع لتنمية الإقليم ولمساهمته القيّمة في المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق في كافة أرجاء العالم.

أولاً - تقييم ما تحقق منذ انعقاد الاجتماع الإقليمي عام ٢٠٠٦

٧. خمسُ سنوات مضت منذ إطلاق برنامج عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق خلال اجتماعنا الأخير في بوسان عام ٢٠٠٦. وقد قمنا بتقييم التقدم المحرز في متابعة التعهدات التي قطعناها في اجتماع بوسان. وفي حين نعترف بتحقيق إنجازات مهمة، فإننا نرى نصب أعيننا العديد من التحديات، الجديدة منها والقديمة، في طريق تحقيق هدف العمل اللائق للجميع.
٨. ولقد مضينا قدماً في جعل العمل اللائق هدفاً مركزياً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي تحسين الإدارة السديدة لسوق العمل، بما في ذلك تعزيز أطر الإدارة السديدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وقامت الدول الأعضاء في إقليم آسيا والمحيط الهادئ بالتصديق على ثمانين وستين (٦٨) اتفاقية منذ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، غير أن التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها لا يزالان على مستوى أدنى مما يحصل في الأقاليم الأخرى. والتوعية بشأن حقوق العمال المهاجرين والإجراءات المتخذة بهذا

الصدد، هي أكبر اليوم، بالرغم من أنهم لا يزالون من فئات العمال الأكثر استضعافاً في الإقليم. كما زاد الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال وتزويد الشباب والشبان بالمزيد من المهارات. لقد بدأنا ببرنامجين من البرامج القطرية للعمل اللائق عام ٢٠٠٧، وها نحن اليوم على رأس ٢٠ برنامجاً نشطاً من البرامج القطرية للعمل اللائق، وهناك ٢١ برنامجاً آخر قيد الإعداد، منها ستة برامج في منطقة المحيط الهادئ. وتغطي هذه البرامج مجموعة من الأنشطة بما في ذلك: سياسات العمالة، نظم التدريب المهني، بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين، السلامة والصحة المهنيين، القضاء على عمل الأطفال.

٩. وقد شهدت السنوات الخمس التي مرت منذ انعقاد اجتماع بوسان أيضاً الكثير من الكوارث الطبيعية الكاسحة في الإقليم - من فيضانات وزلازل وأمواج تسونامي وزوايع وأعاصير مدارية. وكما أكدته اليابان مؤخراً، فإن سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في التخطيط للوقاية من الكوارث وكيفية التصدي لها، وما فتئت هذه السياسات تزداد أهمية بالنسبة إلى التعاون مع منظمة العمل الدولية في الإقليم.

إقليم يتسم بالدينامية ويواجه تحديات جمة

١٠. يشكل إقليم آسيا والمحيط الهادئ أحد أكثر أقاليم العالم دينامية. وكان من شأن النمو السريع الذي شهده عددٌ من البلدان أن زاد مداخل الأسر ومكّن مئات الملايين من الناس من الخروج من براثن الفقر المدقع.

١١. غير أننا لم نتمكن من توليد ما يكفي من فرص العمل اللائق لخفض الأعداد الكبيرة من الفقراء العاملين والكثير من الاقتصادات غير المنظمة، حتى خلال فترات النمو الأسرع وتيرة.

١٢. وخلال جيل واحد، تمكن إقليم آسيا والمحيط الهادئ من إحراز تقدم اقتصادي يعتد به. والإقليم يندرج أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي، مع كل الفرص والتحديات التي يأتي بها التنافس في السوق الدولية.

١٣. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية وأزمة الوظائف التي شهدتها العالم، سرعان ما نهض الإقليم. غير أنّ الاضطرابات المالية المتجددة اليوم في أجزاء أخرى من العالم تهدد مرة أخرى التنمية التي نصبو إليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

١٤. وحتى قبل وقوع الأزمة، انتشر النمو السريع على نحو غير متساو واتسعت أوجه التفاوت في الدخل والثروات في العديد من الاقتصادات. وقد استطاع مئات الملايين من الناس تجاوز الحد الأدنى من الفقر، غير أنّ هذا الإقليم لا يزال يضم ٧٣ في المائة من الفقراء العاملين في العالم. ويبقى الكثيرون معرضين للصددمات والكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان. غير أنّ نظم الحماية الاجتماعية لا تشمل بعد الكثير من شعوبنا بشكل فعال، بالرغم من التقدم المهم الذي تم إحرازه مؤخراً.

١٥. إننا إقليم شديد التنوع، وبناء على ذلك فإن التعاون من أجل التنمية أمرٌ حيوي لمستقبلنا.

تلبية الطلب على العمل اللائق

١٦. إقليمنا هو أكثر أماكن العالم اكتظاظاً بالسكان ويضم قوى عاملة سريعة النمو لا بد لنا من أن نعزز إمكاناتها الإنتاجية الهائلة وأن نستخدمها لاستئصال الفقر، وذلك من خلال خفض حجم الاقتصادات غير المنظمة خفضاً تدريجياً وتشجيع استحداث الوظائف اللائقة.

١٧. إنّ التمييز بين الجنسين، لا سيما انعدام تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بالنسبة للنساء في عالم العمل، يبقى من الشواغل الأساسية في مجتمعاتنا ولا بد من معالجتها كمسألة ذات أولوية بغية جني المنافع الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن المساواة بين الجنسين.

١٨. والعمال المهاجرون، سواء أولئك الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية داخل البلدان، أو أولئك الذين يعبرون الحدود، يساعدون على بناء الازدهار في إقليمنا، لكنهم يبقون من بين الأشخاص الأكثر عرضة للاستغلال والمعاملة التمييزية.

١٩. ويستأثر إقليم آسيا والمحيط الهادئ بأكثر عدد من العاملين في العمل المنزلي. وبالرغم من الدور الحاسم الذي يضطلع به العمال المنزليون في السير الاقتصادي للمجتمعات، يبقى هؤلاء، لا سيما المهاجرون منهم، عرضة لظروف عمل سيئة ولانتهاكات لحقوق الإنسان.

٢٠. وهناك العديد للغاية من المجموعة الضخمة من الشباب والشبان من سكان الإقليم الذين لا يجدون عملاً لائقاً يخولهم الحصول على حياة كريمة. ومن باب المفارقة، أنّ هناك في الإقليم ملايين الصبيان والفتيات الذين يعملون في حين ينبغي أن يكونوا في المدارس.

٢١. وتواجه بعض بلدان الإقليم مشكلة تشيخ السكان وتقلص نسبة السكان في سن العمل.

٢٢. ونحن ندرك أكثر فأكثر الأثر الذي تخلفه التنمية الاقتصادية على بيئتنا الطبيعية الهشة في أغلب الأحيان. وتتطوي الجهود المبذولة في كافة أنحاء الإقليم لمواجهة آثار تغير المناخ وتخضير اقتصاداتنا، على إمكانات كبيرة لزيادة فرص العمل اللائق.

٢٣. ومن الممكن توفير فرص العمل اللائق التي يحتاج إليها إقليمنا إذا كانت قطاعات الأعمال قادرة على العمل فيه والاستفادة، جنباً إلى جنب مع العمال، من بيئة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

الحوار والتعاون من أجل الإصلاح واستمرار التقدم

٢٤. تبرز التطورات الأخيرة التي شهدتها بعض الدول العربية عواقب الاستبعاد الاجتماعي وقلة الوظائف اللائقة والحرمان من الحقوق الأساسية. وانتشار الطلب على العدالة الاجتماعية والكرامة والوظائف اللائقة واحترام الحقوق الأساسية ووضع حد للتمييز الاقتصادي، كلها أمور سلطت الضوء على الأهمية التي ينتم بها برنامج العمل اللائق.

٢٥. ومعايير العمل الدولية مهمة لمساعدة البلدان ومواطنيها على أن يصبحوا أكثر إدماجاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والحوار الاجتماعي ليس مهماً لتسوية النزاعات فحسب، بل هو يتسم بالأهمية أيضاً من حيث التعاون على الأساليب المتفق عليها للمضي قدماً في إنماء المنشآت المستدامة وتوسيع نطاق فرص العمل اللائق وإرساء نُظم الحماية الاجتماعية ووضع ترتيبات العمالة التي تحمي حقوق العمال.

٢٦. وسوف نحفز التشجيع على التصديق على معايير العمل الأساسية وتنفيذها، بالإضافة إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٢٧. والحوار الاجتماعي والتعاون هما الشعاران اللذان يجددان اندفاعنا نحو تلبية احتياجات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والوفاء بأهداف عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق من خلال العمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن تتجلى في البرامج القطرية للعمل اللائق على النحو المناسب أولويات الهيئات المكونة الثلاثية والتزامها وإسائها بزمّام الأمور. ونحن نتعهد بتسريع عملية توسيع وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق في مختلف أرجاء الإقليم من خلال مجموعة من التدابير الملموسة والعملية الخاصة بالظروف الوطنية المتغيرة، التي تستند إلى الدعائم الأربع لبرنامج العمل اللائق وتتمحور حولها.

٢٨. وتؤكد الحكومات وأصحاب العمل والعمال في إقليم آسيا والمحيط الهادئ مجدداً التزامها بعقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق، الذي أطلقه الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر.

٢٩. ومع مراعاة التطورات التي جرت منذ الاجتماع الأخير للهيئات المكونة، فإنّ هذه الاستنتاجات تتطرق إلى تنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق بشكل أكبر حتى حلول عام ٢٠١٥.

ثانياً - الأولويات السياسية الوطنية لعقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق

٣٠. استناداً إلى عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق لعام ٢٠٠٦، تتقاسم مختلف بلدان إقليمنا الأولويات السياسية التالية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥. وقد يتفاوت تطبيق هذه الأولويات وفقاً للظروف الوطنية. والحوار الاجتماعي أساسي في ضمان نوعية وفعالية تصميم السياسات وتنفيذها. كما أنّ تعزيز المساواة بين الجنسين في كافة هذه الميادين السياسية أمر أساسي.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات العمالة

٣١. السعي إلى ضمان أن يكون العمل اللائق والعمالة الكاملة في صميم السياسات من أجل تحقيق نمو متين ومستدام ومتوازن وتنمية شاملة.
٣٢. تصميم حزم السياسات العامة، استناداً إلى الميثاق العالمي لفرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، من أجل تعزيز استراتيجية منصفة وغنية بالوظائف.
٣٣. تعزيز الإنتاجية المتزايدة في كافة أوجه الاقتصاد كأساس لزيادة فرص العمل اللائق وزيادة المداخيل وتحسين ظروف العمل والمعيشة.
٣٤. تعزيز المفاوضة الجماعية وتطوير نُظم الحد الأدنى للأجور، استناداً إلى معايير منظمة العمل الدولية.
٣٥. الحد من الفقر وأوجه التفاوت الواسعة في الدخل والثروات.
٣٦. إرساء أوضاع فعالة للحماية الاجتماعية، تمشياً مع الظروف الوطنية.
٣٧. دعم مشاركة الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية في المناقشات الوطنية رفيعة المستوى بشأن تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات العمالة، والاعتراف بالحاجة إلى اتساق السياسات.
٣٨. تشجيع المؤسسات العالمية والإقليمية ذات الصلة لدعم العمل اللائق والعمالة المنتجة بجعلها هدفاً مهماً من أهداف سياسات الاقتصاد الكلي المنسقة على المستويين الدولي والإقليمي.

المنشآت المستدامة والعمالة المنتجة وتنمية المهارات

٣٩. تحسين البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، باعتبارها مهمة لاستحداث فرص العمل اللائق التي يحتاج إليها إقليمنا.
٤٠. تعزيز بيئة تنظيمية لقطاع الأعمال، تكون مصممة تصميماً جيداً وتتسم بالشفافية والمساءلة وحسن التواصل، بما في ذلك الأنظمة التي تدعم معايير العمل والمعايير البيئية.
٤١. تعزيز الاستناد إلى إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية.
٤٢. تعزيز روح تنظيم المشاريع لا سيما لدى الشباب والشبان.
٤٣. تعزيز الخدمات العامة ذات النوعية والاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك التعاونيات.
٤٤. تحفيز التنمية الريفية والزراعية تمشياً مع العمل اللائق.
٤٥. بناء القدرات من أجل إعداد إحصاءات سوق العمل وجمعها وتحليلها ونشرها، بما في ذلك المعلومات المصنفة حسب الجنس، من أجل تنوير عملية صنع السياسات القائمة على البيانات.
٤٦. تقوية نُظم إدارات التوظيف.
٤٧. تعزيز الاستثمار كثيف العمالة عند الضرورة، مثلاً من خلال برامج ضمان العمالة العامة التي تتمشى مع استحداث العمل اللائق.
٤٨. تنفيذ التدابير الرامية إلى مواجهة تحدي استحداث فرص العمل للشباب والشبان من أجل الانخراط في العمالة المستدامة والعمل اللائق.
٤٩. تزويد القوى العاملة، لاسيما الشباب، بالمهارات اللازمة لتحقيق العمل اللائق والعمالة المنتجة.

٥٠. الاستمرار في التركيز على الاستراتيجيات المتكاملة لتسهيل انتقال العمال والمنشآت في الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد العام وتحسين المداخل وظروف العمل.

٥١. تعزيز النمو الأكثر مؤاتة للبيئة والوظائف الخضراء، تمشياً مع الحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

٥٢. تحسين السلامة والصحة المهنيين.

٥٣. تحسين الاستعداد للكوارث والقدرة على التصدي لها مع التركيز بوجه خاص على بعد العمالة والبعده الاجتماعي للإغاثة وإعادة الإعمار.

الحقوق في العمل والحوار الاجتماعي

٥٤. تكثيف الجهود من أجل التصديق على معايير العمل الأساسية وتنفيذها، بالإضافة إلى اتفاقيات الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية^١.

٥٥. تعزيز احترام الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية باعتبارهما آليتين ملائمتين للحوار الاجتماعي المثمر.

٥٦. دعم مؤسسات وإجراءات الحوار الاجتماعي، وعند الضرورة النهوض بها، من أجل منع النزاعات وتسويتها.

٥٧. تعزيز قدرة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل على المشاركة في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

٥٨. استخدام الحوار الاجتماعي استخداماً كلياً لاستباق التغيرات الحاصلة في سوق العمل والتصدي لها، بما في ذلك التغيرات التي ستطرأ مع الانتقال إلى الاقتصادات خفيفة الكربون.

٥٩. دعم تفتيش العمل باعتباره أداة حاسمة لضمان إنفاذ القوانين، بما فيها تلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين والحد الأدنى للأجور وغير ذلك من ظروف العمل.

٦٠. توسيع نطاق المساعدة والتعاون التقنيين بشأن هجرة اليد العاملة، بما في ذلك الحوار والاتفاقات الثنائية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، من أجل تحسين ممارسات التوظيف وحماية حقوق المهاجرين، وتعزيز صكوك منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة واتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) وتوصية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ٢٠١) المصاحبة لها.

٦١. تكثيف الجهود لتلبية احتياجات العمال المستضعفين، بمن فيهم المعوقون والبنات والصبيان الواقعون في شراك عمل الأطفال وضحايا الاتجار والعمل الجبري وأولئك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والشعوب الأصلية والعاملون في أماكن عمل يُحرمون فيها من حقوقهم الأساسية.

ثالثاً - نشاط منظمة العمل الدولية

٦٢. في ضوء ما حدده الاجتماع من الأولويات السياسية المتبقية للتعقد، سيقوم المكتب بما يلي:

(أ) استعراض برامج أعماله دعماً للهيئات المكونة.

(ب) تكثيف التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها مصرف التنمية الآسيوي والأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ مع المشاركة الكاملة من جانب الشركاء الاجتماعيين لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

^١ اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)، اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)، اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤).

(ج) تطوير جهود التعاون مع المنظمات الوطنية والإقليمية ذات الصلة لتعزيز اتساق السياسات والاضطلاع ببحوث مشتركة من أجل النهوض بالنشاط المعني بالأولويات المحددة أعلاه.

(د) رصد التقدم المحرز وتقديم المشورة والتقارير بشأنه عند تطبيق الأولويات والمبادرات المشار إليها أعلاه، وتلك التي قررها الاجتماع الإقليمي الرابع عشر.

(هـ) تقييم فعالية الأولويات والمبادرات المشار إليها أعلاه في تحقيق العمل اللائق من أجل تنوير مداورات الاجتماع الإقليمي السادس عشر لآسيا والمحيط الهادئ.

٦٣. بالإضافة إلى ذلك، ندعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى أن يوعز إلى المكتب أن يقوم، حسب مقتضى الحال وعند الطلب، بتقديم المساعدة للهيئات المكونة الثلاثية فيما تبذله من جهود في تنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للعمل اللائق.